

الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والإستثمار والتعاون
الدولي
المنذوبية العامة للتنمية الجهوية
* *** *
إدارة التنمية الجهوية بنابل

ولاية نابل:

مشروع الوثيقة التوجيهية للمخطط

مارس 2015

تقديم عام للولاية

ولاية نابل هي شبه جزيرة يحيط بها البحر من ثلاث واجهات، تقع بالشمال الشرقي للبلاد التونسية على مساحة 2 822 كم² (282 200 هك) أي ما يمثل 1,8 % من مساحة كامل البلاد.

وبلغ عدد سكان الولاية حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 : 787920 نسمة أي ما يعادل 7,2 % من مجموع سكان البلاد، وتقدر الكثافة السكانية بولاية نابل بـ 279 نسمة بالكم² وهي تقريبا أربعة أضعاف الكثافة السكانية على المستوى الوطني (67 نسمة بالكم²).

ويتميز النسيج الاقتصادي بالولاية بالتنوع والحيوية ويحتل مكانة مرموقة على المستوى الوطني، فرغم صغر مساحة أراضيها الفلاحية التي لا تتجاوز 4 % من مجموع مساحة الأراضي الفلاحية لكامل البلاد فإن الولاية تساهم بـ 15 % في مجموع الإنتاج الوطني الفلاحي.

وتعدّ الجهة أول قطب سياحي بتونس حيث تحتوي الجهة على 136 وحدة فندقية بطاقة استيعاب تقدر بـ 49275 سرير وهو ما يمثل خمس طاقة الإيواء على المستوى الوطني.

كما يمثل القطاع الصناعي محورا تنمويا هاما، إذ تضمّ الجهة 12.1 % من مجموع الوحدات الصناعية الوطنية، حيث تنتصب بها 685 مؤسسة صناعية تعمل خاصة في قطاعات الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة النسيج والملابس والجلد وصناعة مواد البناء والخزف والصناعات الميكانيكية والكهربائية، ويشغلّ القطاع أكثر من 70 ألف عاملا وعاملة وهو ما يمثل 13.8 % من جملة العاملين بالقطاع الصناعي الوطني.

أهمّ الانجازات خلال الفترة 2011 - 2014

تقدر التكلفة الجمالية للمشاريع العمومية المبرمجة بولاية نابل خلال الفترة (2011-2014) 778.5 مليون دينار وبلغت نسبة الانجاز 67 % (المشاريع المنجزة والمشاريع التي هي بصدد الانجاز) ووظّفت المشاريع لتحسين ظروف عيش السكان وتطوير البنية الأساسية وتطوير الموارد البشرية والمحافظة على المحيط وتحسين محيط الاستثمار:

في مجال تحسين ظروف العيش

تمّ خلال الأربع سنوات الأخيرة إعطاء الاولوية لمشاريع الماء الصالح للشراب بالمناطق الريفية حيث تمّ تزويد 10234 عائلة عن طريق الهندسة الريفية و 2300 عائلة عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه هذا علاوة على الانطلاق في انجاز مشروع إعادة هيكلة شبكة الماء الصالح للشراب بتاكلسة لفائدة 3750 عائلة.

وحضيت المشاريع الرامية إلى فك العزلة عن الارياف بالأولوية ضمن البرامج الجهوية والوطنية إذ تمت صيانة وتعبيد 278 كم من المسالك الريفية ويجري حاليا تهيئة وصيانة 99 كم من المسالك والإعداد لصيانة 100 كم موزعة على مختلف المعتمديات.

كما انطلق إنجاز مشاريع التنمية المندمجة بكلّ من معتمديتي الميدة ومنزل تميم هذا علاوة على إنجاز المخطط البلدي والمخطط الخاص بالمجالس القروية.

في مجال تعصير البنية الأساسية

تمت صيانة 135.4 كم من الطرقات منها 101.5 كم طرقات جهوية و 33.9 كم طرقات محلية، أما فيما يتعلّق بمشاريع إعادة هيكلة شبكة الطرقات فقد واجهت جملة من الصعوبات ذات طابع عقاري كما توقفت اشغال الطريق الجبلية بقربص نتيجة صعوبات فنية.

في مجال الموارد البشرية

تواصلت اشغال بناء مكونات القطب التكنولوجي ببرج السدرية بسليمان حيث شرع في إستغلال المطعم الجامعي والمدرسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيات المتقدّمة والمعهد العالي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال ويتمّ حيا إعادة تهيئة مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة وبناء القسط الثاني من محضنة المؤسسات.

وفي اطار تطوير جهاز التكوين المهني وقع إتمام مشروع تحديث المركز القطاعي للتكوين في الصيانة بنايل وإعادة هيكلة مركز تكوين الفتاة الريفية بعين كتانة بقرنبالية.

وفي مجال الشباب والرياضة شهدت الفترة الأخيرة تهيئة وتوسيع مجموعة من دور الشباب والملاعب الرياضية وتهيئة الملعب البلدي بمنزل تميم كما إنطلقت أشغال بناء القسط الثاني للمركز الوطني للكرة الطائرة بقلبيية وقاعة تمارين الكرة الطائرة بحمام الغراز، وفي الميدان الثقافي تمّ إنجاز دار الثقافة بمنزل تميم.

في مجال حماية المحيط

من أهمّ المشاريع المنجزة في مجال حماية المحيط نذكر بناء محطتي تطهير بكل من قربص ومنزل تميم وتطهير 14 منطقة ريفية وانطلاق أشغال تهذيب وتوسيع محطتي التطهير بكلّ من منزل بوزلفة ودار شعبان الفهري وبناء وتجهيز محطة تطهيرمشتركة لمدن تازركة والصمعة والمعمورة. كما تمت حماية شاطئي دارشعبان الفهري ونابل من الانجراف البحري.

في مجال تحسين محيط الاستثمار

لحماية المناطق السقوية من التعلّق تمّ إنجاز 3 مشاريع تصريف وتجفيف المياه بمنطقتي أمّ هاشم وبوشراي بسليمان ومنطقة تركي بقرنبالية ويتمّ حاليا تعهّد شبكات صرف المياه وانجاز قنوات التجفيف بمنطقة بوهنداية بسليمان، ولتدعيم المناطق السقوية انطلقت أشغال مضاعفة قناة شبيبة وتعصير محطة الضخ بالمنطقة السقوية جنوب سدّ لبنة. وفي اطار تدعيم البنية التحتية للصيد البحري تمت اشغال حماية ميناء الهوارية من تراكم رمال البحر، وبالنسبة لتهيئة المناطق الصناعية فقد اقتصرت الانجازات على انهاء أشغال توسيع المنطقة الصناعية بقربة على مساحة 8 هك بينما لم يتمّ الشروع في تهيئة المناطق المبرمجة نتيجة صعوبات في أغلبها إجرائية.

إشكاليات التنمية

تواجه ولاية نابل عديد الإشكاليات المرتبطة بالأساس باختلال التوازن بين المناطق وارتفاع نسبة البطالة لدى أصحاب الشهادات العليا وتنافس القطاعات الاقتصادية على استغلال الثروات الطبيعية والبشرية علاوة على الإشكاليات القطاعية:

إختلال التوازن بين مناطق الولاية

من أهم الإشكاليات التنموية التي تواجهها جهة الوطن القبلي هي عدم التوازن في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين مختلف مناطقها، فبينما تتميز المناطق الجنوبية والغربية بنسيج اقتصادي متنوع وبنية أساسية وتجهيزات جماعية متطورة نسبيا فإن منطقة شمال الولاية ورغم إمكانياتها المتعددة فإن نسيجها الاقتصادي بقي مرتكزا حول النشاط الفلاحي والصناعات الفلاحية كما أن مستوى بنيتها الأساسية وتجهيزاتها الجماعية تعدّ ضعيفة.

كما نسجل اختلال التوازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية على مستوى ظروف العيش والتجهيزات الجماعية والبنية الأساسية، بالإضافة إلى ظروف الحياة الصعبة بالأحياء الشعبية المحيطة بالمدن (فقر، بطالة، صعوبة الإدماج الاجتماعي...).

تزايد نسبة البطالة لدى خريجي التعليم العالي

رغم أن النسبة العامة للبطالة تعدّ مقبولة (10% سنة 2013) فإن هذه النسبة تزايدت خلال السنوات الأخيرة لدى خريجي التعليم العالي بشكل يدعو للانشغال إذ ارتفعت من 24.1 % سنة 2010 إلى 31.4 % سنة 2013 ويعود ذلك بالأساس إلى محدودية طاقة النسيج الاقتصادي بالجهة على استيعاب و إدماج طالبي الشغل الحاملين لشهادات التعليم العالي في عديد الاختصاصات وضعف الإقبال على الانتصاب للحساب الخاص مقارنة مع الراغبين في التشغيل المؤجر.

ضغط كبير على الموارد الطبيعية

أدت الأنظمة الزراعية المكثفة إلى تدهور الموارد الطبيعية من ماء وتربة، وانجرّ عن هذا الاستغلال المفرط ارتفاعا كبيرا لدرجة ملوحة المياه نتج عنه انخفاض في إنتاجية عديد الأراضي وهجرها أحيانا من طرف الفلاحين.

وتشهد الموارد المائية المعبأة بالسدود عدم استقرار في الكميات من سنة إلى أخرى نتيجة عدم انتظام الأمطار، كما أثر الزحف العمراني الذي اكتسح الكثير من الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدن والقرى على مستقبل بعض المنتجات الاستراتيجية مثل القوارص .

نقص في الموارد المائية بالمناطق السقوية

تعاني المناطق السقوية بولاية نابل من صعوبات في التزوّد بمياه الشمال وخاصة خلال فصل الصيف ناتجة بالأساس عن تقاسم الكمية المضخوخة من مياه الشمال عبر قنال مجردة الوطن القبلي مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والتوسّع في الغراسات والزراعات داخل مناطق الحماية بصفة غير مدروسة.

اخلالات في منظومة التزويد بالماء الصالح للشرب بالارياف

أصبحت منظومة المجمع المائية غير قادرة على القيام بدورها في تأمين حاجيات السكان من الماء الصالح للشرب خاصة بعد تفاقم مديونية المجمع وتقدم الشبكات والتجهيزات المائية وكثرة الإعطاب وانقطاع المياه.

ضعف البنية الأساسية لقطاع الصيد البحري

يواجه قطاع الصيد البحري جملة من الإشكاليات المتراكمة والمتمثلة خاصة في : اكتظاظ الموانئ وتقدم بنيتها التحتية خاصة بميناء قليبية، والصيد العشوائي واستنزاف الثروات الطبيعية والعزوف على الاستثمار وكذلك قلة اليد العاملة المختصة.

قطاع صناعي واعد يتطلب التحديث

يتكون أغلب النسيج الصناعي بالجهة من مؤسسات صغرى ومتوسطة ذات طابع عائلي ومحدودة الإمكانيات المالية، وبالرغم من المؤشرات الإيجابية المتعلقة بارتفاع نسبة الانخراط في برنامج التأهيل الصناعي (78.6%) ونسبة الارتباط بشبكة الانترنت (80%) فإن بقية المؤشرات تبقى ضعيفة مثل: نسبة المؤسسات المتحصلة على مواصفات الجودة (19%) ونسبة المؤسسات التي لها موقع واب (15%) كما لا تتجاوز نسبة التأطير (19%)، هذا علاوة على محدودية نسق إنشاء المشاريع المجددة.

كما يواجه القطاع عددا من الصعوبات المتعلقة بالأراضي الصناعية:

- البنية التحتية المهترئة بعدد المناطق الصناعية وفتور نشاط مجامع الصيانة والتصرف ببعض المناطق الصناعية.

- عدم إقبال الخواص على الاستثمار في تهيئة المناطق الصناعية.

- غياب المناطق الصناعية بشمال الولاية مما يعوق عمليات الاستثمار وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية.

- تعطل انجاز مشاريع إحداث المناطق الصناعية المبرمجة بكل من بني خالد وقرنباية وتاكلسة.

ضعف مردودية القطاع السياحي

يشكو القطاع السياحي من عدّة صعوبات هيكلية والتي أثرت سلبيا على أداء القطاع الذي تراجع خلال السنوات الأخيرة:

- ضعف المردودية بسبب موسميّة النشاط السياحي وتفاقم المديونية لدى العديد من المؤسسات السياحية.

- تقدم العديد من النزل وتواضع خدماتها مما نجم عنه تراجع نسبة الإشغال.

- نقص في توظيف المخزون الثقافي والحضاري والمقومات الطبيعية لتنويع وإثراء المنتج السياحي خاصة بشمال الولاية.

- ضعف مستوى التهيئة العامة بالمناطق السياحية من حيث: وضعيّة التجهيزات الأساسية وظاهرة الانجراف البحري وتدني مستوى المحيط البشري.

- تعطل إنجاز المشاريع السياحية جراء عدم المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية لبعض البلديات.

- ضعف البرامج التنشيطية بالمدن السياحية ونقص التنظيم والبرمجة الذي يعترى بعض الأنشطة المكتملة للقطاع.

صعوبات تواجه قطاع الصناعات التقليدية

يتمتع قطاع الصناعات التقليدية بقدرة تشغيلية هامة، وهو أيضا قطاع يمكن من إدماج العديد من الشرائح الاجتماعية في الدورة الاقتصادية وبالرغم من نقاط القوة التي يتميز بها هذا القطاع فإن عديد المشاغل لا تزال مطروحة:

- تعقد مسالك التوزيع وتعدد الوسطاء والمتدخلين مما يفقد المنتج قدرته التنافسية بارتفاع أثمان البيع.

- اكتساح البضائع الأجنبية لأسواق الصناعات التقليدية بصفة عشوائية.

- النقص في الفضاءات الحرفية المخصصة لانتصاب وتأطير الباعثين.

- الحالة السيئة للبنية الأساسية بالحي الحرفي بنابل واستعمال الفخارية لأفران تقليدية لها انعكاسات سلبية على البيئة.

- نقص التأطير والتأهيل والإحاطة بالحرفيين وأرباب الصناعات التقليدية.

تأثيرات سلبية على البيئة

يتعرض المحيط والموارد الطبيعية بالوطن القبلي إلى ضغوطات متنوعة ناتجة عن كثافة الأنشطة الاقتصادية الشيء الذي له تأثير سلبي على التوازنات الطبيعية، وتتمثل الضغوطات خاصة في الاستغلال المفرط للمائدة المائية والانجراف البحري والتوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية وتلوث المناطق الرطبة وعدم نجاعة منظومة جمع ومعالجة الفضلات المنزلية وافتقار أغلب القرى الريفية وعديد الأحياء الشعبية بالمدن لشبكات صرف المياه المستعملة.

أما فيما يتعلق بالتجمعات السكنية الريفية فإن أغلبها يواجه نقائص على مستوى البنية الأساسية والمرافق العامة.

تنافس بين القطاعات الاقتصادية على استعمال الموارد الطبيعية والبشرية

إن الحركة الاقتصادية التي تشهدها الجهة كانت وراء ظهور تنافس بين القطاعات الاقتصادية على استعمال الموارد الطبيعية مثل الأرض والماء وتجلّى مظاهر هذه المنافسة خاصة بالمدن الكبرى التي تشهد توسعا سياحيا وصناعيا وعمرانيا على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة التي كثيرا ما تكون موجودة حول المدن وكذلك استهلاك كميات كبيرة من المياه مما تسبب في ظهور عجز على مستوى الموارد المائية.

كما أن التنافس بين القطاعات الاقتصادية طال الموارد البشرية، إذ شهدت الجهة انتقالا مكثفا لليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات وأدى ذلك إلى ظهور نقص في اليد العاملة الفلاحية.

عدم مواكبة التخطيط الترابي والعمراني للتطور الاقتصادي

لم يواكب التخطيط العمراني والتهيئة الترابية التوسع العمراني الذي تعيشه الجهة ممّا أثر سلباً على وظيفية المدن من ناحية توزيع الأنشطة الاقتصادية وسهولة حركة المرور وتوفير المرافق العامة، وقد نتج عن ذلك اختلال التوازن بين العروض والطلبات بالنسبة للسكن وغلاء سعر الأراضي الصالحة للبناء وانتشار البناء الفوضوي خاصة بالمدن السياحية والصناعية، وتوسع المدن بصفة غير منظمة وظهور أحياء هامشية تنقصها المرافق الأساسية.

آفاق التنمية بالولاية

تهدف إستراتيجية التنمية إلى أن تكون ولاية نابل "قطباً دولياً يعتمد على اقتصاد بيئي رفيع المعايير يسنده اقتصاد معرفة يؤمن تنمية مستدامة ومتوازنة بين جميع مناطقها وتوظف مواردها الطبيعية وخصائصها الثقافية بجودة عالية تراعي تنوع الأنشطة وترتكز على تنمية العنصر البشري وعلى بنية أساسية متطورة".

ولتحقيق هذه الأهداف سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على تجسيم ثلاثة محاور:

المحور الأول : الرفع من القدرة التنافسية للجهة

تتطلب المرحلة القادمة الرفع من القدرة التنافسية للجهة حيث سيرتكز العمل على تشجيع المؤسسات على انجاز الاستثمارات اللامادية وتعصير نظم التصرف وتركيز نظم الجودة وتطبيق المواصفات العالية.

وسيتم توجيه الاستثمار نحو القطاعات الجديدة ذات قيمة تكنولوجية مرتفعة وقيمة مضافة عالية مع حسن توظيف الميزات التفاضلية للجهة لتطوير الأنشطة المجددة في جميع المجالات الاقتصادية.

تأهيل القطاع الفلاحي

في المجال الفلاحي ستركز الجهود على تأهيل القطاع بتشجيع الاستثمارات المادية واللامادية في الضيعات الفلاحية قصد توفير منتجات قابلة للتصدير وتحسين الانتاجية من خلال تطوير برامج الاحاطة بالفلاحين وتثمين نتائج البحث العلمي والنهوض بالمنتجات ذات القيمة المضافة العالية مثل المنتجات البيولوجية، وتوسيع مجال قطاع الصناعات الغذائية والفلاحية وتفعيل منظومة عقود الانتاج والتزويد.

كما سيتم العمل على توسيع مجالات الارشاد لتشمل عناصر التصرف والجودة والاسترسال والكلفة والمحافظة على الموارد الطبيعية وتنظيم المنتجين، وتستدعي المرحلة القادمة تطوير دور الهياكل الفلاحية في مجال تاطير الفلاحين ومساندتهم في عمليات التزود والترويج وتثمين المنتج.

إحكام استغلال الموارد المائية

لمواجهة النقص في الموارد المائية بالمناطق السقوية سيتم العمل على تعزيز الإمكانيات المائية لقنال مجردة الوطن القبلي بمضاغفة القنال وتدعيم طاقة تخزين مياه الشمال خلال الفترة الشتوية لحماية الموائد المائية الجوفية وتقليص الضغط على مياه الشمال خلال الفترة الصيفية.

وفي إطار تثمين الموارد المائية المتاحة سيتم الصيانة الوقائية الدورية لمختلف الشبكات المائية لضمان نجاعتها وديمومتها ومواصلة تنفيذ البرامج المتعلقة بتعميم الوسائل المقتصدة في مياه الري خاصة

بضيعات القوارص والتحكم في التوسّع الكبير للغراسات مما سيمكّن من تحسين نجاعة الشبكة المائية والحدّ من الإشكاليات الناجمة عن نقص المياه.

كما سيتواصل العمل على استكشاف موارد مائية إضافية بإحداث آبار استكشافية عميقة (1000 م) بكل من منطقة قمرمالية تاكلسة وسهل الهوائية وأحداث آبار مراقبة بالعديد من المناطق تجنبا لدخول مياه البحر وتقاديا لمواصلة استنزاف الموارد المائية.

ومن الأولويات كذلك معالجة وضعية الجامع المائية للري والتزويد بالماء الصالح للشرب خاصة على مستوى المديونية والتصرّف و الإسراع بمراجعة التشريعات التي تنظّم هذه الجامع.

تطوير قطاع الصيد البحري

تهدف الخطة التنموية في قطاع الصيد البحري إلى دعم القدرة التنافسية للقطاع من خلال استصلاح البنية المينائية، مع تبويب التدخل حسب الأولويات، والشروع في معالجة كل ما يمثل مصدر خطر، وتحسين الخدمات بالمواني وتشجيع الاستثمار في مجال تربية الأسماك وتحويل المنتوجات البحرية وتأهيل مراكب الصيد البحري مع مقاومة الصيد العشوائي للحرص على ضمان ديمومة الموارد السمكية.

تحديث القطاع الصناعي

تهدف استراتيجية التنمية للقطاع الصناعي إلى العمل على تعزيز القدرة التنافسية للقطاع وذلك بتشجيع المؤسسات على الانخراط في برامج التأهيل والجودة من خلال تكثيف عمليات التحسيس وتدعيم برامج الإحاطة قصد الترفيع في نسبة التأطير داخل المؤسسات ونسبة المؤسسات المتحصلة على مواصفات الجودة ونسبة المؤسسات المستعملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وفي إطار دعم التطور التكنولوجي للمؤسسات الصناعية سيتمّ العمل على تمتين العلاقات بين المؤسسات الصناعية والأقطاب التكنولوجية بهدف مساعدة المؤسسات على الابتكار والتجديد التكنولوجي وتمتين نتائج البحث العلمي ومرافقة المؤسسات في انتداب وأقلمة الكفاءات الفنية والاستشارة التكنولوجية.

كما سيتمّ حتّ المؤسسات على التجمع صلب شبكات مترابطة أو مجمّعات للاستعمال الأمثل لمُدخلات الإنتاج والتكنولوجيا وقنوات التوزيع ممّا يمكّن من تحسين جودة المنتج والتحكّم في تكاليف الإنتاج وتسويقه وترشيد التصرف في المخزونات.

ونظرا لأهمية توفير الأراضي الصناعية المهيأة لتسهيل الاستثمار فسيتمّ انجاز مشاريع إحداث المناطق الصناعية المبرمجة والتي شهدت تعطّلا في الانجاز وكذلك إحداث منطقة صناعية جديدة بشمال الولاية (معتمدية منزل تميم) لإحلال التوازن بين مختلف مناطق الجهة.

ولتكوين رصيد عقاري سيتمّ تشخيص أراضي جديدة ذات مردودية ضعيفة لإحداث مناطق صناعية وبناء محلات صناعية بالمناطق التي تفتقر للنسيج الصناعي لتسهيل انتصاب المستثمرين هذا مع تطوير المناطق الصناعية الموجودة وتفعيل دور مجامع الصيانة والتصرف غير الناشطة.

تنويع المنتج السياحي وتطوير مردودية القطاع

لتطوير مردودية القطاع سيتم العمل على معالجة مديونية القطاع السياحي وتشجيع النزول على الانخراط في برنامج التأهيل السياحي وبعث تجمعات مهنية بين المؤسسات السياحية من أجل تنمية التعاون وتحقيق النجاعة في مجال الترويج والتسويق وذلك لمجابهة المنافسة العالمية، مع وضع خطة ترويج واتصال خاصة بالجهة وذلك لمزيد التعريف بها في مختلف الأسواق السياحية العالمية وإبراز صورتها كوجهة سياحية متميزة.

ولتنويع المنتج السياحي وتمديده على مدار السنة سيتم تشجيع الاستثمار في المجالات المجددة بالجهة مثل: السياحة الخضراء والسياحة البيئية والسياحة الثقافية والسياحة الصحية وسياحة التسويق والسياحة الرياضية وسياحة المؤتمرات، علاوة على إنجاز مشروع قربص الكبرى مع التفكير في ربط المنطقة بحريا بسواحل الضاحية الشمالية لتونس العاصمة.

كما يتطلب الوضع تحسين البنية الأساسية والعناية بالمحيط داخل المناطق السياحية والقضاء على المظاهر المخلة بالمحيط البشري والتعاون مع الهياكل المهنية والمجتمع المدني لتطوير الأنشطة الترفيهية والثقافية وتنظيم الأنشطة المكمل للقطاع.

تشجيع الابتكار والتجديد بقطاع الصناعات التقليدية

إن النهوض بميدان الصناعات التقليدية يتطلب العمل على تشجيع الابتكار والتجديد ومزيد تنظيم القطاع وذلك بإرساء علاقات شراكة بين المهنة ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني ذات العلاقة وهياكل المساندة بهدف تطوير المنتج وتحديث وسائل العمل وتحسين المردودية، علاوة على تمكين الحرفيين من الانتفاع بدورات تكوينية لإعدادهم لاعتماد التجارة الالكترونية.

ومن أولويات القطاع تنظيم مسالك التوزيع والتصدي لظاهرة توريد منتوجات الصناعات التقليدية وإعادة هيكلة مركز العادات والمهن الفنية بنابل وتفعيل دور مركز التكوين في الحرف الفنية بنابل وإحداث فضاءات حرفية جديدة بمختلف مناطق الولاية تخصص لصغار الحرفيين وخريجي التعليم العالي ومراكز التكوين المهني تتوفر بها خدمات الاحاطة والتأطير للحرفيين هذا علاوة على تزويد الحرفي بنابل بالغاز الطبيعي وتأهيل بنيته الأساسية ووضع برنامج خصوصي لمساعدة الحرفيين على اقتناء أفران عصرية .

تنمية الاقتصاد الرقمي

تهدف إستراتيجية الجهوية إلى تنمية الاقتصاد الرقمي بالجهة وذلك بنشر الثقافة الرقمية بالتعاون مع المجتمع المدني والبدائية في إرساء الإدارة الالكترونية وتحسين البنية الأساسية للاتصال إلى جانب تشجيع التجارة الالكترونية وبعث المؤسسات في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وتتمثل الأولويات كذلك في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية عبر التموقع ضمن الاقتصاد الرقمي، وتكريس الاندماج الاجتماعي وتقليص الفجوة الرقمية بتعميم النفاذ للانترنت ذات التدفق العالي على جميع الفئات والمناطق.

تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية والأنشطة الواعدة والمشغلة

تستوجب المرحلة القادمة التركيز على استغلال الميزات التفاضلية لمختلفة القطاعات مع إعطاء الأولوية لتطوير الأنشطة الواعدة والمشاريع المشغلة خاصة في القطاعات المرتبطة بخصوصيات الجهة مثل الصناعات الفلاحية والغذائية ومشاريع الصناعات التقليدية ومشاريع السياحة البيئية والثقافية

والاستشفائية والصناعات المعملية ذات القيمة المضافة العالية والمجالات ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي المرتفع.

تنفيذ الاستراتيجية الجهوية للنهوض بالاستثمار الخاص

سيتمّ خلال المرحلة الخاصة العمل على تحيين وتنفيذ الإستراتيجية الجهوية للنهوض بالاستثمار الخاص والتي تركز على ثلاثة محاور تتعلّق بالتشجيع على إحداث المؤسسات وتنمية المؤسسات المنتصبة ووضع خطة جهوية للتسويق الترابي.

المحور الثاني: تنظيم المجال الترابي والعمراني واحلال تنمية متوازنة

إن الحركية الاقتصادية المتنامية والتوسع العمراني المتزايد لمدن الجهة يتطلب إعطاء أهمية كبرى لموضوع تنظيم الفضاء الترابي والتحكم في النمو العمراني وتعصير البنية الأساسية واحلال تنمية متوازنة حتى نضمن نموا مستديما.

تنظيم المجال الترابي والتحكم في النمو العمراني

يتمثل الهدف خلال الفترة القادمة في تحقيق استغلال أفضل للمجال الترابي وتحكم أنجع في النمو العمراني بما يمكن من الحد من الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية وجعل الفضاء الترابي والعمراني أكثر وظيفية وذلك من خلال تحيين أمثلة التهيئة الترابية وتأهيل المدن بالرفع من طاقاتها على استقطاب الاستثمار وتهذيب المجال الحضري داخل المدن وإعادة هيكلتها مع إحكام توزيع الأنشطة الاقتصادية داخلها وتمكينها من البنية الأساسية الضرورية والمناطق الخضراء والمنتزهات ومناطق النشاط حتى تصبح مدن وظيفية.

هذا بالإضافة إلى التحكم في التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية وتوجيهه نحو الأراضي الأقل خصوبة ومقاومة البناء الفوضوي وإتمام مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وتغطية التجمعات السكنية الريفية بأمثلة تهيئة عمرانية.

تلبية الطلبات على المساكن والمقاسم المعدة للبناء

تهدف الخطة في مجال السكن إلى تلبية الطلبات المتزايدة على المقاسم المعدة للبناء وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار للمقاسم الاجتماعية والبناء العمودي عند مراجعة أو توسيع أمثلة التهيئة العمرانية والتشجيع على إنجاز البناءات العمودية والحد من التوسع الأفقي للبناءات للتحكم في تكلفة المساكن وتنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وتسوية الوضعية العقارية للتجمعات الريفية المقامة على أراضي دولية.

تعصير البنية الأساسية

في مجال تعصير البنية الأساسية سيتمّ العمل على ضمان سيولة حركة المرور بمواصلة مضاعفة الطرقات المهيكلة للوطن القبلي وخاصة الطريق الجهوية رقم 27 الرابطة بين نابل وقلبيية والطريق الوطنية رقم 1 وإقامة منحرجات حول المدن التي تشهد اكتظاظا وتقوية وصيانة الطرقات كما سيقع مضاعفة الجهود الخاصة بتهيئة وتعبيد وصيانة المسالك الفلاحية والتي تلعب دورا أساسيا في ربط المناطق الريفية بالمراكز العمرانية وتسهّل ترويج الإنتاج الفلاحي.

ومن ضمن أولويات المرحلة القادمة تحويل جزء من حجم نشاط النقل الطرقي إلى النقل الحديدي عبر تعصير شبكة السكّة الحديديّة وتوسيعها الى شمال الولاية، كما ستركز الجهود على مواكبة التطور التكنولوجي الذي يشهده قطاع الاتصالات بتطوير البنية الأساسية للاقتصاد الرقمي من ذلك تعميم شبكة الألياف البصرية.

احلال تنمية متوازنة

سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على تحقيق التوازن بين مختلف مناطق الولاية من خلال التمييز الإيجابي للمناطق الأقل حظاً وذلك بالنهوض بالمنطقة الشمالية للولاية بانجاز برامج خصوصية للتنمية وتعصير بنيتها الأساسية وتدعيم التجهيزات الجماعية وإحداث المناطق الصناعية والحرفية والسياحية وتشجيع الاستثمار لتثمين مواردها الطبيعية والبشرية وتنويع النسيج الاقتصادي بتطوير القطاع الصناعي والسياحي والاقتصاد الرقمي.

كما سيتمّ العمل على تحسين ظروف العيش بالمناطق الريفية بانجاز مشاريع لإعادة هيكلة وتوسيع شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب وتعبيد وصيانة المسالك الفلاحية وتطهير المياه المستعملة والتشجيع على إحداث مشاريع منتجة ومشغلة مع تنفيذ برنامج خصوصي لتهديب القرى الريفية، وفي ما يتعلق بالأحياء الشعبية فسيتمّ العمل على إدماجها الاقتصادي والاجتماعي في محيطها العمراني من خلال العناية ببنيتها الأساسية وتكثيف برامج الإحاطة والرعاية بالفئات الهشة.

المحور الثالث : تنمية الموارد البشرية وتحسين جودة الحياة

لتحقيق تنمية مستدامة سيتمّ التركيز خلال المرحلة القادمة على تطوير الموارد والمحافظة على التوازنات البيئية:

الإحاطة بطالبي الشغل

لمواجهة ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي التعليم العالي سيتمّ العمل على مزيد الإحاطة بهذه الفئة من طالبي الشغل بتطوير إجراءات المرافقة من قبل مستشاري التشغيل عبر رسم ملامح المسار المهني لكل شاب ورعايته إلى أن يتم تشغيله بصفة نهائية سواء في عمل مؤجر أو مستقل، وسيتمّ وضع خطط محلية للتشغيل والإدماج المهني للشباب تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل معتمدية لضمان الاستغلال الأمثل لمكامن التشغيل المحلية المتوفرة.

ولتحسين الخدمات الموجهة لطالبي الشغل وأصحاب أفكار المشاريع سيقع توسيع شبكة مكاتب التشغيل والعمل المستقل بالجهة وإحداث فضاء للمبادرة بنابل ومحضنة مؤسسات بشمال الولاية مع تدعيم دور محاضن المؤسسات ومركز الأعمال في مجال الإحاطة بالباعثين.

تأهيل قطاع التكوين المهني

تهدف الخطة في مجال التكوين المهني إلى مواصلة تأهيل القطاع بالعمل على تطوير برامج التكوين لتواكب حاجيات المؤسسات من المهارات والكفاءات بالتعاون مع المهنة، وتحديث وإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني وإحداث مراكز تكوين مهني جديدة في اختصاصات تستجيب لطلبات النسيج الاقتصادي من اليد العاملة المختصة والفنيين.

إحداث قطب متكامل للتعليم العالي والبحث العلمي

مواصلة للتوجه الرامي إلى تدعيم القطب الجامعي بالجهة سيتم العمل على إحداث مؤسسات جامعية جديدة تتماشى في اختصاصاتها مع التوجهات الوطنية والخصوصيات الجهوية، وتكريس تفتح الجامعة على محيطها بإرساء علاقة شراكة دائمة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لتطوير القدرة التشغيلية لخريجي التعليم العالي مما يمكن من تعزيز قدرات المتخرجين على إيجاد شغل أو الانتصاب للحساب الخاص.

وإضافة إلى استكمال مكونات القطب التكنولوجي سليمان - برج السدرية سيتم العمل على تثمين نتائج البحث من خلال إرساء علاقة شراكة بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية وإحداث منطقة صناعية مساندة للقطب ببوعرقوب.

تعصير القطاع الصحي

سيتم العمل خلال الفترة القادمة على تسريع نسق انجاز المشاريع الصحية المبرمجة بالجهة وكذلك تعزيز التغطية الصحية وتعصير القطاع من خلال تنويع الاختصاصات وتحسين التجهيزات وتطوير الخدمات الصحية كما سيتم تدعيم الأقطاب الصحية الثلاث بالجهة (تطوير الأقسام الطبية بالمستشفى الجامعي بنابل وإتمام مكونات المستشفى الجهوي بمنزل تميم وإحداث مستشفى جهوي جديد بقرنباية) وتحسين الخدمات الصحية بالمستشفيات المحلية ومراكز الرعاية الصحية الأساسية هذا مع تعزيز المؤسسات الاستشفائية بالإطار الطبي المختص وذلك أساسا بالمستشفيات الجهوية بكل من منزل تميم وقرنباية وكذلك بالمستشفيات المحلية، وبالإطارات الشبه طبية بكافة المؤسسات الصحية.

تثبيت البعد الاجتماعي في التنمية

ستتركز الجهود على تثبيت البعد الاجتماعي في التنمية وذلك بتدعيم التدخلات على مستوى الوقاية والرعاية والإدماج لمختلف الفئات ذات الحاجيات الخصوصية ومتابعة مختلف الظواهر الاجتماعية قصد معالجتها والحد من انعكاساتها السلبية ومواصلة الجهود لتمكين العائلات المعوزة ومحدودة الدخل من المحافظة على قدراتها الشرائية وتطوير مستوى عيشها.

كما سيتم دعم الاقتصاد التضامني من خلال تطوير منظومة القروض الصغرى والقروض الصغيرة وتشجيع مهن الجوار والنهوض بالفتاة الريفية والتعاون مع المجتمع المدني لوضع مشاريع لتأطير ومساندة صغار الحرفيين ومقاومة البطالة والفقر وإدماج الفئات الهشة في سوق الشغل.

المحافظة على التوازنات البيئية

ستتركز الجهود مستقبلا على ترشيد استغلال الثروات الطبيعية بكيفية تمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي من جهة ومراعاة طاقة استيعاب وتحمل الأوساط الطبيعية وضمان تجديد مواردها من جهة أخرى، لذلك يمكن العمل خلال الفترة القادمة على الوقاية من التلوث الصناعي بمنع انتصاب المؤسسات الصناعية الملوثة وإصلاح منظومة جمع ومعالجة الفضلات المنزلية والتشجيع على إحداث مشاريع مجددة لتثمين الفضلات المنزلية ودعم قدرات المجتمع المدني على حماية المنظومة البيئية وتشريك الخواص في مجال تحسين الجمالية الحضرية.

وكذلك التصرف المستديم في المناطق الحساسة ومجابهة الضغوط المسلطة على الشريط الساحلي وتركيز مؤسسات اقتصادية تعزز التنمية المستدامة.

تعميم خدمات التطهير

سيواصل العمل على تعميم خدمات التطهير بالوسطين الحضري والريفي بتوسيع شبكة التطهير لتشمل المناطق البلدية والأحياء الشعبية والقرى الريفية وكذلك تركيز البنية الأساسية الضرورية لإعادة استغلال وتثمين المياه المعالجة اعتمادا على دراسات معمّقة.

الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

إن الضغوطات التي تتعرّض لها الأوساط الطبيعية بولاية نابل والتحولات التي تشهدها معايير التجارة العالمية، تفرض علينا اليوم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والذي تنطلق أسسه من تشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد من خلال القطاعات البيئية، لذلك سيتمّ العمل على تحويل جزء من الأنشطة الاقتصادية الحالية بالجهة إلى أنشطة خضراء عبر تشجيع الاستثمار في مجال التصرف في النفايات والسياحة البيئية والفلاحة البيولوجية والصناعات المرعية للبيئة، كما سيتمّ إعداد وتنفيذ خطة عمل تهدف إلى تثمين نتائج البحث العلمي بالقطب التكنولوجي البيئي ببرج السدرية وتمتين الروابط بين البحث العلمي والقطاع الصناعي، وكذلك إحداث منطقة صناعية إيكولوجية ببوعرقوب ذات معايير عالية للأداء البيئي، هذا علاوة على زيادة إنتاج واستعمال الطاقات المتجددة مثل الطاقة الهوائية والطاقة الشمسية وتشجيع النقل المستدام وتشبيد المباني الخضراء قليلة الاستهلاك للطاقة .